صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الاستثمار الأجنبي المباشر

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (41)
موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد
د. محمد إسماعيل جمال قاسم حسن كريم زايدي

صندوق النقد العربي
2022

©صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر مُعدي الكتيب، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقـــع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

يستهدف هذا الكتيب غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية، ويخاطب بشكل عام الفئة العمرية الشابة بهدف زيادة الوعي بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قائمة المحتويات:

1. تقديم..... 4
2. المصطلحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:..... 5
3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:..... 10
1.3. حجم السوق..... 10
2.3. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:..... 11
3.3. مؤشرات القطاع الخارجي:..... 11
4.3. مؤشرات الحرية الاقتصادية:..... 12
4. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي 15
5. المنهجية المتبعة لإعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 16
6. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم 18
7. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية 20
1.7 تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول العربية..... 20
2.7. أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية..... 21
خاتمة..... 23
المراجع..... 24

1. تقديم

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مصدراً هاماً لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي تلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام. هذا، وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشاريع جديدة في العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة، أو من خلال إعادة شراء الأصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة في الدولة المستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤثر عوامل عديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تساعد بعض تلك العوامل في استقطاب الاستثمارات، في حين يُشكل بعضها عائقا رئيساً لها، وتؤدي إلى تراجعها وعدم تفكير المستثمرين بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في الدول المضيفة، خاصة إذا لم تكن البنية التحتية مناسبة لإقامة المشاريع، مع عدم توفر حوافز ومزايا تقدمها الدولة للمستثمرين لإقامة مشاريعهم.

خلق البيئة الإستثمارية المناسبة التي تساهم في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعتبر غاية تسعى إليها الدول، حيث يتطلب منها إجراء العديد من الإصلاحات وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ وبيئة الأعمال، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة، إضافة إلى قيامها بعقد الاتفاقات مع الدول بما يساهم في حرية حركة التجارة الدولية، واتخاذ كل التدابير التي تعمل على تحفيز المستثمرين للقيام بالمشاريع الاقتصادية.

يستهدف هذا الكتيب التعريف بمفهوم الاسستثمار الأجنبي المباشر، وتمييزه عن المصطلحات القريبة مثل استثمار المحفظة، ومخزون الاستثمار الأجنبي، وعمليات الاندماج والاستحواذ، كما يستعرض أهم محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوره في دعم النمو الاقتصادي:

2. المصطلحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدد من المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تتطلب التعرف على معانيها وتمييزها عنه، نذكر منها:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:** يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته حوالي 10 بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10 بالمائة من القوة التصويتية.
- **استثمار المحفظة**: هو معاملات ومواقف عبر الحدود تتضمن حقوق ملكية أو سندات دين، بخلاف تلك المدرجة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية. وتقوم الشركات بالاستثمار في بلد ما بعمليات تجارية أجنبية لمصالح تجارية تقع خارج حدودها.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر – الوارد (Inward)**: تتمثل التدفقات الاستثمارية الواردة من كيانات أجنبية تقوم بالاستثمار في الاقتصادات

[1] صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، 2009.

المحلية وتجلب رأس مال أجنبي إليها. يتألف الاستثمار من عمليات الاندماج والاستحواذ أو إنشاء عمليات جديدة للشركات القائمة، بحيث تعمل هذه الاستثمارات الداخلة (الواردة) على تحسين الاقتصادات المحلية من خلال جلب الثروة مصحوبة بالتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية. هذا، وتعتبر الأموال الأجنبية التي تدخل الاقتصاد المحلي استثمارات داخلة (أو واردة).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر – الخارج (Outward)**: عادةً ما تتخذ التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي العديد من أشكال الاستثمارات، منها على سبيل المثال قيام الشركات بإنشاء شركة تابعة للشركة الأم في بلد أجنبي، كما يمكن أن يحدث الاندماج أو الاستحواذ أيضًا في بلد أجنبي (وبالتالي يمكن اعتباره استثمارًا خارجيًا مباشرًا). الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يعتبر استراتيجية تقوم فيها شركة محلية بتوسيع عملياتها إلى بلد أجنبي، وتلجأ إليها تلك الشركات إذا أصبحت أسواقها المحلية مشبعة وتوفر فرص استثمارية أفضل في الخارج. هذا، وتقوم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية وغيرها باستثمارات مكثفة خارج أسواقها المحلية.
- **مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (Stock):** يعرف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في نقطة زمنية معينة، وعادة ما يكون ذلك في نهاية كل ربع أو نصف سنة أو نهاية السنة.

- **عمليات الاندماج والاستحواذ**[2]: تشير عمليات الاندماج والاستحواذ إلى توحيد الشركات أو الأصول من خلال أنواع مختلفة من المعاملات المالية، بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ والتوحيد وعروض المناقصات وشراء الأصول والاستحواذ الإداري. تكون عملية الإندماج بموجب عقود قانونية بين الجهات التي لها علاقة بالإندماج، وله عدة صورمنها اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة وبذلك تزول الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة لتحل محلها الشركة الأصل، أو تندمج شركات قائمة مع بعضها وبذلك تزول الشخصية القانونية للشركات المندمجة وتظهر شخصية قانونية جديدة تحل محل الشركات المندمجة. من حيث التبعات القانونية يقع عبء تحمل الإلتزامات في جميع صورالاندماج بموجب القانون على الشركات الدامجة، حيث تحل محل الشركة أوالشركات المندمجة في جميع حقوقها وإلتزاماتها القانونية. الفرق الرئيس بين الاندماج والإستحواذ أنه في الحالة الأولى تزول الشخصية الإعتبارية للشركة المندمجة، أما في الإستحواذ، فتظل الشركة المُستحوَذ عليها تتمتع بشخصيتها القانونية وتعمل تحت ظل الشركة المستحوذة.
- **الشركة الأم:** هي الشركة التي لديها سيطرة أو حصة أغلبية في شركة أخرى، مما يمنحها الحق في التحكم في عمليات الشركة التابعة، كما يمكن أن تشارك الشركات الأم بشكل مباشر في إدارة الشركات التابعة لها. عادة يتم إنشاء الشركات الأم عن طريق استحواذها على شركات أصغر من خلال ما يسمى بعمليات الاستحواذ، حيث تقوم بشراء ما يكفي من أسهم

[2] Mergers & Acquisitions (M&A).

الشركات الصغيرة لمنحها حقوق الأغلبية في التصويت في مجالس الإدارة. من جانب آخر، تسعى بعض شركات الأم إلى الاستحواذ على شركات أصغر لتقليل المنافسة في تلك السوق، ولجلب موظفين جدد إلى مجلس الإدارة والاستفادة من موارد الشركة الصغيرة. كما تقوم الشركة الأم في بعض الأحيان بتنفيذ عملية بيع فرعية، لإنشاء شركة مستقلة عن طريق إصدار المساهمين في الشركة الأم، أسهم جديدة في الشركة الفرعية. بحيث يتم تداول الأسهم الجديدة بنفس طريقة تداول أسهم الشركة الأم، وعادة تحدث الشركات المنبثقة عندما تريد الشركة الأم قطع علاقتها مع الجزء ضعيف الأداء من عملياتها، أو لتحسين عمليات الشركة التابعة لها. كذلك تسعى الشركة الأم من خلال السيطرة على أكثر من 51 في المائة من أسهم الشركة الأخرى، مما يمنحها سيطرة الأغلبية على عمليات الشركة التابعة. في حين يمكن للشركة الأم أن تختار تغيير الاتجاه الحالي وطريقة عمليات الشركة التابعة، أو يمكنها ببساطة التصرف فيها "كمدير" غير مباشر.

- **الشركة التابعة:** تشير إلى كل شركة تمتلك شركةً فرعية بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يمثل رأس المال أكثر من 50 في المائة من أسهم التصويت القائمة. في عالم الشركات، تنتمي الشركة التابعة إلى شركة أخرى، يشار إليها عادةً باسم الشركة الأم أو الشركة القابضة. بحيث تمتلك الشركة الأم حصة مسيطرة في الشركة الفرعية، مما يعني أنها تمتلك أو تسيطر على أكثر من نصف أسهمها. في الحالات التي تكون فيها شركة

تابعة مملوكة بنسبة 100 في المائة من قبل شركة أخرى، يشار إلى الشركة التابعة على أنها شركة تابعة مملوكة بالكامل.

- **الشركات المتعددة:** تسمى كذلك شركة متعددة الجنسيات، أو مؤسسة متعددة الجنسيات، وهي شركة دولية تتوزع أنشطتها التجارية بين دولتين على الأقل، كما تعتبر بعض الدول (السلطات المعنية) أن أي شركة لها فرع أجنبي هي شركة متعددة الجنسيات. في حين يقصر البعض تعريف الشركات المتعددة تلك التي تجني ما لا يقل عن ربع إيراداتها خارج البلد الأم. توجد ثلاث فئات من الشركات متعددة الجنسيات، وهي موضحة على النحو التالي:
  - شركة لامركزية ذات حضور قوي في وطنها.
  - شركة مركزية عالمية تتمتع بميزة التكلفة، حيث تتوفر موارد رخيصة نسبياً.
  - شركة عالمية تعتمد على البحث والتطوير للشركة الأم.

من أهم مزايا تأسيس العمليات الدولية والتواجد في دولة أخرى، هي إنشاء عمليات في الأسواق تكون فيها الأجور أقل، وإنتاج نفس السلع بجودة عالية وبتكلفة أقل، مما يعنى أن رأس مالها يكون أكثر كفاءة. في حين تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بتخفيض الأسعار وزيادة القوة الشرائية للمستهلكين في جميع أنحاء العالم وذلك من خلال إنشاء عملياتها في العديد من البلدان المختلفة، والاستفادة من معدلات الضريبة المنخفضة في تلك الدول. إضافة إلى ذلك فإن المزايا الأخرى تشمل على تحفيز نمو الوظائف في الاقتصادات المحلية وزيادة تنوع السلع، وبالتالي زيادة الإيرادات المتوقعة للشركة.

الشركة القابضة: هي كيان تجاري، وعادة ما تكون شركة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. ولا تقوم الشركة القابضة بتصنيع أي شيء أو بيع أي منتجات أو خدمات أو إجراء أي عمليات تجارية أخرى. بدلاً من ذلك، تمتلك الشركات القابضة الأسهم المسيطرة في شركات أخرى. على الرغم من أن الشركة القابضة تمتلك أصول شركات أخرى، إلا أنها غالبًا ما تحتفظ بقدرات إشرافية فقط، من خلال الإشراف على قرارات إدارة الشركة، كما لا تشارك بنشاط إدارة العمليات اليومية للأعمال التجارية للشركات التابعة.

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد العوامل الرئيسة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، حيث تسعى الدول إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة، أن تكون تلك الدول بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع. تتمثل العوامل التي تلعب دورا رئيسا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي:

1.3. حجم السوق

أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب كُبر حجم السوق دوراً هاماً في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير

وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد كبر حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواءً التجارية والصناعية والزراعية والخدمية، وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح.

2.3. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:

من العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتنوع مؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك بما يشمل:

- **التضخم (Inflation):** عادة يُستخدم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشير إلى عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي. ويرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات.
- **الكتلة النقدية (Broad Money):** تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

3.3. مؤشرات القطاع الخارجي:

تتعدد المتغيرات التي تقيس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بما يشمل:

- **درجة الانفتاح (Openness):** أحد العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج حدول الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **عجز ميزان المدفوعات (Balance of Payment):** يُشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى أن الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رأس المال والأرباح.

4.3. مؤشرات الحرية الاقتصادية:

تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحرية حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الادراية ومدى فعالية الحكومة دوراً هاماً وفعالاً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية. تختلف درجة مؤشرات الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

- **مؤشر الحرية المالية والمصرفية (Financial Freedom):** يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة المصرفية، حيث أن المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للأفراد والشركات، تكون لها مطلق الحرية

في تقديم الائتمان وقبول الودائع، وإجراء عملياتها بالعملات الأجنبية. لذلك يرغب المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي. في حين أن الدول التي تفرض سيطرتها بالكامل على ملكية البنوك والمؤسسات المالية، تقلل من المنافسة بما يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المتوفرة، والعكس تماماً في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية، من خلال تدخل الحكومة بالحد الأدنى لعمل القطاع المصرفي كإشراف السلطة النقدية في تنظيم المؤسسات المالية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية ومنع الغش التجاري.

- **مؤشر حرية الاستثمار (Investment Freedom):** في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يُسمح للأفراد والشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول، وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية. في بعض الحالات تفرض الدول بعض القيود على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، حيث يؤدي ذلك إلى تقيدها في الحصول على النقد الأجنبي، مما تضطر تلك الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق. إضافة إلى أن لوائح العمل، وضعف الحوكمة والروتين الحكومي في بعض الدول يؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- **ضعف الحوكمة:** يقيض ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث أن تفشي الفساد الاداري داخل دوائر الدولة يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود مما يدفع

المستثمر الأجنبي إلى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة.

- **حرية حقوق الملكية (Property Rights):** يعتبر تقييماً لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس المؤشر قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. أما في حالة انعدام حرية حقوق الملكية، فان هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة.

إضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى قد يكون لها تأثير إيجابي أو عكسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقبلة للاستثمارات، مثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي، ومؤشرات بيئة الأعمال التجارية.

شكل (1): عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

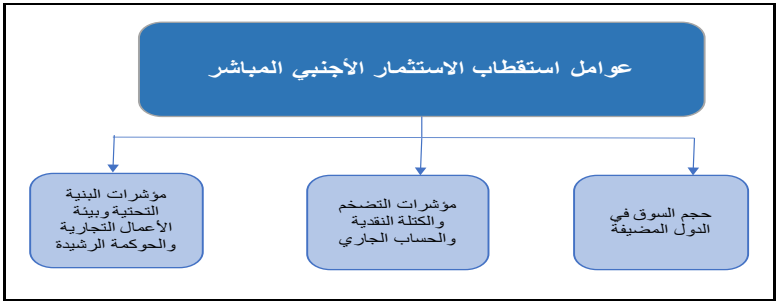

المصدر: محمد إسماعيل وجمال قاسم (2017)، قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

4. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية، وزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في الاقتصاد. يتم العمل في هذا الجانب من خلال ثلاث قنوات لقياس الأثر المباشر على العوامل الهيكلية في اقتصاد الدول المضيفة، وهي الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية، والتداعيات والعوامل الخارجية الأخرى تجاه قطاع الأعمال في الدول المستضيفة للإستثمارات الأجنبية. كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً بإعتباره أحد المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً ملحوظاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، جعلت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة رأس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة المطورة، وتحسين مهارات التسويق والإدارة، والابتكار، التي تلعب دوراً كبيراً في إدارة الاستثمارات.

من جانب آخر، يعتبرالاستثمار الأجنبي المباشر مهماً للاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، حيث تحتاج الشركات إلى التمويل والخبرة لتوسيع مبيعاتها الدولية. يعتبر الاستثمار الخاص في البنية التحتية والطاقة والمياه محركًا مهمًا للاقتصاد حيث يساعد في زيادة الوظائف والأجور. فيما يلي بعض فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يساعد في تنويع محفظة المستثمرين.
- يشجع على الإقراض المستقر طويل الأجل.
- ينشر التقنيات الجديدة في الدول النامية .
- يوفر التمويل للبلدان النامية.
- كما يتم جلب المعرفة والتقنيات المالية والخبرة الإدارية للدول النامية.
- يخلق المزيد من الوظائف والفرص .
- يساعد على تحسين البنية التحتية في البلدان النامية.
- يساعد على رفع مستويات المعيشة في الاقتصادات الناشئة.
- يساعد على إنشاء تخصيص رأس مال عالمي تنافسي.
- يساهم في النمو الاقتصادي.

5. المنهجية المتبعة لإعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد الدول عند إعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، كما تقوم الجهات المعنية في الدول بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي، بتنفيذ مسح الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة سنوية.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور ميزان المدفوعات الزيادة الصافية في رأس المال المدفوع للمستثمرين في الشركات التابعة الموجودة في البلد المضيف، إضافةً إلى الزيادة في الأرباح المحتجزة لهذه الشركات[3]. يتم تسجيل هذه الزيادات في حسابات رأس المال طويلة الأجل للبلدين (المستثمر والدولة المضيفة) كتدفق طويل الأجل لرأس المال من بلد المستثمر وكتدفق رأس مال طويل الأجل لبلد الشركات التابعة. وبالتالي، فإن احتساب الزيادات في الأرباح المحتجزة قد يبدو

[3] Edward M. Graham (1995), Foreign Direct Investment in The World Economy, Staff Studies for the World Economic Outlook, IMF.

من الناحية المحاسبية غريبًا، حيث لا تحدث أي معاملة في الواقع بين البلدين، وعليه يتم معالجة هذا التحدي من خلال معايير المحاسبة في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، وذلك بالنظر في جميع الأرباح التي أبلغت عنها الشركة التابعة (سواءً احتفظت بها الشركة التابعة أو أعيدت إلى الشركة الأم) على أنها تم تحويلها إلى المستثمرين في البلد الأم[4]. بعد ذلك يتم تصنيف جزء من هذه الأرباح المحتفظ بها في الشركة التابعة على أنه تدفق رأس مال طويل الأجل يعود إلى البلد المضيف.

في الميزانية العمومية للشركة التابعة، تعتبر القيمة الصافية للشركة، قيمة أصول الشركة مطروحاً منها الالتزامات المستحقة لكيانات أخرى غير أصحاب الأعمال، وأن تكون القيمة الصافية مساوية للقيمة الدفترية لصاحب حقوق الملكية التي تتكون بدورها من رأس المال المدفوع للمالك إضافة إلى الأرباح المحتجزة:

(الأصول) = (الخصوم) + (حقوق المالك)

من منظور الشركة التابعة، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً للأموال وليس استخدامًا للأموال. وإذا لم يكن لدى الشركة الأم الأجنبية ملكية بنسبة 100 في المائة، فإنه يتم زيادة رأس المال من مساهمي الأقلية المحليين، وتعتبر النفقات الرأسمالية للشركة التابعة من مفهوم الاستثمار الحقيقي هي استخدامات للأموال.

[4] من المناسب أن نتذكر أنه في جميع الحالات تقريبًا يكون "المستثمر" هو في الواقع المؤسسة الأم لشركة متعددة الجنسيات.

6. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم

نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 9.2 في المائة خلال الفترة (1970-2020) [5]، ليصل حجم الاستثمار للعالم نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 [6] مقارنة بنحو 13.3 مليار دولار أمريكي في عام 1970. [7]

شكل (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي للعالم خلال الفترة (1970-2020)

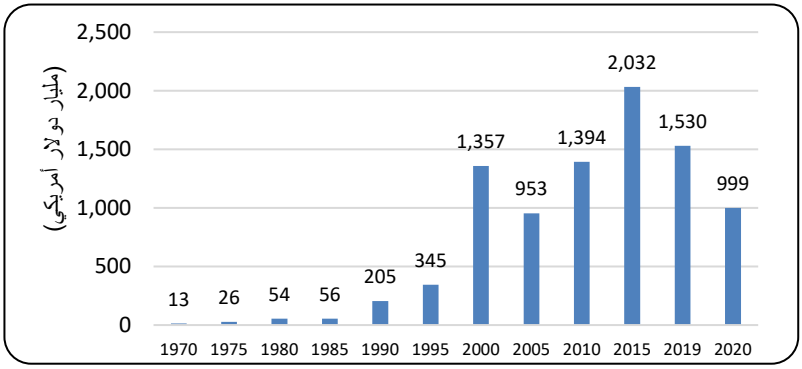

المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

خلال عام 2020 لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 531 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 34.7 في المائة مقارنة بعام 2019، وذلك نتيجة الإغلاق التام في أغلب الدول من أجل التصدي لجائحة (كوفيد-19)، حيث أدى ذلك إلى تراجع المشاريع

[5] معدل نمو مركب.
[6] قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2022.
[7] قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

الاستثمارية القائمة في العديد من الدول وإعادة تفكير الشركات المتعددة الجنسيات في إعادة تقييم مشاريعها الجديدة في ظل انتشار جائحة (كوفيد-19).

تعتبر دول الأسواق الناشئة في آسيا من الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت حصتها حوالي 50 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة للعالم عام 2020، بالمقابل استحوذت دول الإتحاد الأوروبي على حوالي 12.3 في المائة من إجمالي الاستثمارات في العالم. بينما استحوذت الدول العربية على نحو 4.1 في المائة من إجمالي الاستثمارات الواردة للعالم، جدول (1) .

جدول (1): حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الأقاليم (%) (2015 و2019 و2020)

الأقاليم	2015	2019	2020
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2.24	2.18	2.97
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7.71	10.49	8.77
الاقتصادات النامية منخفضة الدخل	0.80	0.92	1.28
الأسواق الناشئة، منها:	32.85	46.62	63.17
الأسواق الناشئة: آسيا	24.21	31.03	49.99
الدول العربية	1.25	2.58	4.05
الإتحاد الأوربي	31.02	27.82	12.31

المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول في أغلب الأقاليم باستثناء الدول الناشئة في آسيا والدول العربية، حيث ارتفعت بنحو 5.1 و2.5 في المائة في عام 2020 على الترتيب. وسجل أكبر تراجع في دول الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تراجعت بنحو 71 و45.4 في المائة في عام 2020.

7. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

1.7 تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول العربية

نمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بنحو 9.4 في المائة خلال الفترة (1970-2020) لتبلغ نحو 40.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 502 مليون دولار أمريكي في عام 1970، شكل (3).

شكل (3): معدل نمو وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشرإلى الدول العربية

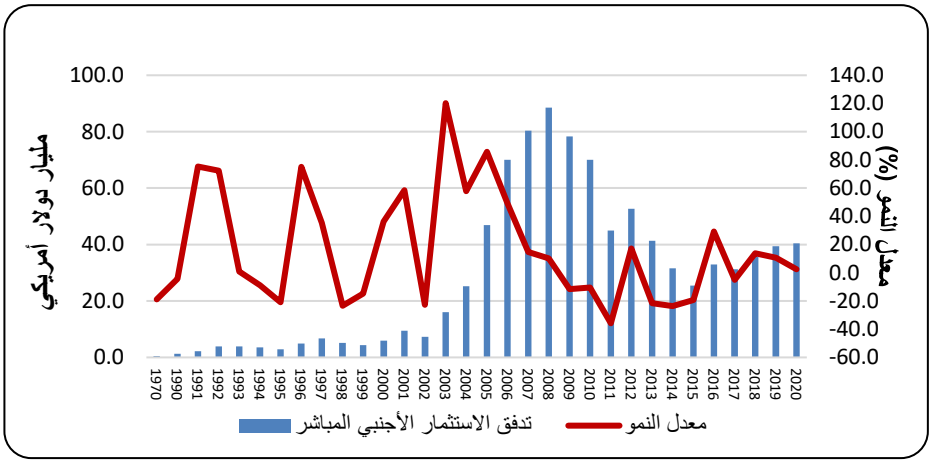

المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

في عام 2020 وبالرغم من جائحة كوفيد-19، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية بنحو مليار دولار أمريكي ما يعادل حوالي 2.5 في المائة لتصل إلى حوالي 40.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 39.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

تأثرت الاستثمارات الأجنبية الواردة في العديد من الدول العربية بجائحة كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عشرة دول عربية بنسب وصلت إلى 405 في المائة في عام 2020. بالمقابل ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعة دول عربية بنسب تراوحت بين 2.5 و133 في المائة في عام 2020.

شكل (4): حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية قبل الجائحة (2019) وخلال الجائحة (2020)

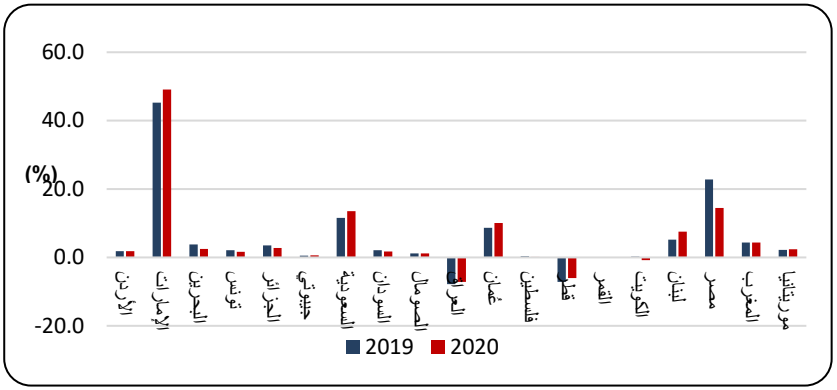

المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2.7. أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

استناداً لآخر الإحصاءات[8] بلغ عدد المشاريع الواردة للدول العربية حوالي 1092 مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية في عام 2019، مقابل حوالي 878 مشروع في عام 2018. استحوذت مشاريع خدمات الأعمال على 156

[8] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

مشروع في عام 2019 مقابل 98 مشروع في عام 2018، في حين بلغ عدد المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة حوالي 42 مشروع عام 2019 مقابل 15 مشروع في عام 2018. وحلّ في المرتبة الثانية مشاريع الخدمات المالية، حيث بلغ عددها حوالي 133 مشروع عام 2019، كما بلغ عدد المشاريع المتعلقة بالبرمجيات وخدمات تقنية المعلومات حوالي 97 مشروع عام 2019.

بالنسبة للدول العربية المستقطبة لهذه المشاريع، فقد استحوذت الإمارات على حوالي 41 في المائة من إجمالي المشاريع الواردة للدول العربية عام 2019، حيث بلغ عددها 445 مشروع. واستحوذت مصر على حوالي 12.7 في المائة من هذه المشاريع، في حين استحوذت السعودية على حوالي 12.3 في المائة من المشاريع الواردة للدول العربية عام 2019.

جدول (2): عدد المشاريع الواردة للدول العربية (%)

القطاع الاقتصادية والصناعية	2018	2019
خدمات الأعمال	98	156
الخدمات المالية	87	133
البرمجيات وخدمات تقنية المعلومات	77	97
المنسوجات	79	57
الفنادق والسياحة	37	55
الاتصالات	58	54
النقل والتخزين	41	50
منتجات المستهلكين	71	47
المأكولات والمشروبات	45	47
العقارات	29	44
الطاقة المتجددة	15	42
المعدات الصناعية	44	41
آخرى	197	269
المجموع	878	1092

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

خاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول مصدراً رئيساً لتدفق رؤوس الأموال وزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية، ما يسهم في دعم النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، يتطلب من الدول القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، وتحسين كفاءة ودور المؤسسات وتقديم الضمانات للمستثمرين وتقليل القيود على تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية، إضافةً إلى العمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتفعيل دور الرقابة القانونية على المؤسسات، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، وبنية تحتية جيدة، مع تسهيل إجراءات بدء الأعمال والمشروعات الاستثمارية.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول المضيفة، منها دعمه للنمو الاقتصادي، وخلق وظائف جديدة بما يقلل من البطالة، والمساهمة في رفع مستويات معيشة أفراد المجتمع، كما يسهم في تنويع محفظة المستثمرين، وبالتالي تقليل الاعتماد على جهة واحدة. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في نقل التقنيات الحديثة والمتطورة إلى الدول النامية، ويحفزها على تحسين البنية التحتية، وكمحصلة لذلك فإنه يزيد من قدرة البلد على المنافسة العالمية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (اعداد مختلفة).
3. د. محمد إسماعيل وجمال قاسم (2017)، قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة البيانات الإحصائية.

المراجع باللغة الانجليزية

5. Edward M. Graham (1995), Foreign Direct Investment in The World Economy, Staff Studies for the World Economic Outlook, IMF.
6. UNCATD (2021). “FDI Statistical Database”.

7. **الصور المستخدمة في الكتيب من موقع:**

- www.pixabay.com

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الشبكة العالمية للمعلومات:
https://www.amf.org.ae